

ولا يفت اختها

بأذنها ولو فعل كان العقد باطلا وكذا لا يدخل عليها
بنسختها الإبادة ولو فعل كان العقد باطلا ويجب
ان تكون مؤمنة عفيفة وان يسلمها عن حالها مع
الهمة وليس شرط في الصحة ويكره ان تكون زانية فان
فعل فليمنعها من الفجور وليس شرط ان يمنع
بسكر ليس لها اب فان فعل فلا يقضها وليس محرم
ووقع ثلثة المرات اذا سلم المشرك وعنده كتابه بالعقد
المنقطع كان عقدها ثابتا وكذا لو كان اكثر ولو سقطت
هي وقف على انقضاء العقد ان كان دخلها فالانقض
وم يسلم بطل العقد وان لم يحق بها قبل العقد فهو حق
بها مادام اجله باقيا ولو انقضى الاجل قبل اسلامه
يكن له عليها سبيل **الان** لو كانت غير كتابية فاسيا اجل
بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وتبين منه
بانقضاء الاجل او خروج العدة فايها حصل قبل
اسلامه الغنم به النكاح **الان** لو سلم وعنده من زوجه
ثبت عقد المحرم ووقف عقد الامه على رضى المحرم اما
المهر فهو شرط في عقد المنقره خاصة بطل بغاوة العقد
ويشترط فيه ان يكون مجهولا معلوما اما الجاهل والاولاد
او المشاهد او الموصف ويتقدر بالمرأسة قل وكثر

ولو كان

ولو كان كما من بر ويلزم دفعه بالعقد ولو هبها
المد قبل الدخول لزمه النصف ولو دخل استقر المهر
بشرط الوفاء بالمد ولو اخلفت بعضها كان له ان يصح
من المهر بنسبتها ولو تبين فسد العقد اما بان ظهر
لها زوج او كانت اخت زوجته او امها وما شاكل
ذلك من موجبات الفسخ ولم يكن دخل فلا مهر لها
ولو فضته كان له استعادته ولو تبين ذلك بعد
الدخول كان لها ما اشدت وليس عليه تسليم ما بقي
ولو قيل لها المهر ان كانت جاهلة ويستعاد ما اخذ
ان كانت عالمة كان حسنا واما الاجل فهو شرط في عقد
المنقره ولو لم يذكر انعقد دائما وتقدير الاجل اليهما
طال وقصر كالسنة والشهر واليوم ولا بد ان يكون
معينا محروسا من الزيادة والنقصان ولو اقتص على
بعض يوم جاز بشرط ان يقر به بغاية معلومة كالزوال
والغروب ويجوز ان يعين شهرا متصلا بالعقد
شاخرا عنه ولو اطلق انقضى الاضال بالعقد فلو
تركها حتى انقضى قدر الاجل المسمى خرجت من العقد
واستقر الاجر ولو قال من او مرتين ولم يجعل
ذلك مقيدا بزمان لم يصح وصار دائما وفيه رواية